السيستاني: البراغماتية السياسية ضد المسؤولية الشرعية 2/2

15-5-2004

في المحصلة فإن طريق السيستاني وأتباعه، وتؤيده بذلك العديد من القوى السياسية الشيعية، طريق يمتاز بالحسابات السياسية المعقدة والحذر الشديد، والخوف من إضاعة الفرصة في تحقيق هدف سياسي كبير وواضح وهو قيام جمهورية عراقية جديدة يكون للشيعة العراقيين فيها حصة الأسد ، وتعود للشيعة مكانتهم السياسية ، وللنجف دوره التوجيهي العالمي .

بقلم محمد سليمان

مواد ذات علاقة

السيستاني: البراغماتية السياسية ضد المسؤولية الشرعية 1/2

السيستاني في رؤية الخبراء الأمريكان:

قبل الخوض في قراءة وتحليل ومواقف السيستاني السياسية فيما بعد الاحتلال، أود التوقف قليلا عند رؤية الخبراء الأمريكان للسيستاني، ولطبيعة دوره السياسي المحتمل في العراق، وعلاقته بقوات التحالف، وتفسير مواقفه السياسية في هذا السياق .

يصف فريد زكريا في مقاله "فرصتنا الحقيقية الأخيرة " (مجلة نيوزويك 20 ابريل 2004) السيستاني بأنه رجل معتدل وأنه حليف محتمل كبير للولايات المتحدة ، فقد أصدر العديد من الفتاوى التي ساعدت القوات الأمريكية بعد احتلال العراق، ساهمت في عدم دخول الشيعة في إطار المقاومة المسلحة، كما أنه يمتلك مشروعية اجتماعية وسياسية أكبر من مجلس الحكم الانتقالي الذي تراهن عليه الولايات المتحدة، لإعطائها

الصبغة الشرعية، وهو قادر من خلال منزلته الدينية لدى الشيعية على ممارسة النفوذ والتأثير الكبير على الرأي العام الشيعي في العراق .
إلا أن المشكلة – كما يرى زكريا – أن الإدارة الأمريكية تجاهلت مكانة السيستاني وأرائه على الرغم أنها مؤثرة كثيرا في المجتمع الشيعي ، الذي يشكل أغلبية العراقيين. وفي مقال آخر لفريد زكريا "حان الوقت لبعض الذكاء في العراق " (نيوزويك 2 مارس 2004) يصف فيه السيستاني بأنه رجل ذكي ، وأنه تجنب التحالف العلني مع قوات الاحتلال ، أو مقابلة المسؤولين الأمريكان ، لأنه يدرك تماما سوء صورة الولايات المتحدة في العالم ، وقد دعا السيستاني دوما لدور فاعل واكبر للأمم المتحدة ، ويصل زكريا الى استنتاج: "ويبدو أنه يلمح إلى أنه إذا عملت واشنطن ، عبر الأمم المتحدة ، فإنه سيكون من الأسهل عليه مباركة النتائج .." .
مواقف السيستاني من المقاومة المسلحة ، ومن حكم رجال الدين ، ودعوته إلى ديمقراطية انتخابية ..الخ . دفعت بخبراء أمريكان إلى إطلاق أوصاف سياسية إيجابية متعددة على السيستاني : كالذكاء ، الاعتدال ، العلمانية ، النفوذ والتأثير الكبير في الوسط الشيعي . بل وطالبوا الولايات المتحدة إلى أخذ شخصية ومواقف السيستاني على محمل الجد ، وإعطائه وزنا كبيرا في تقرير المجال السياسي العراقي القادمة ، ويرون أنه "حليف قوي محتمل" ، وان الشراكة معه ستوفر للولايات المتحدة مشروعية قوية داخل العراق ، حتى لو كان الأمر من خلال غطاء الأمم المتحدة .
براغماتية السيستاني
يبدو مدخل "البراغماتية الواقعية" من أفضل الأطر التي

يمكن من خلالها تفسير مواقف السيستاني وفتاواه السياسية ، كما يمكن في سياقها أن تتقاطع رؤيته مع مصالح أطراف متعددة ، كالولايات المحتدة ، وإيران ، والأحزاب السياسية الشيعية الأخرى .

وترتبط براغماتية السيستاني برؤية طائفية تقوم على إعطاء الأولوية لمصالح الشيعة العراقيين ، ولو كان الأمر متناقضا مع المسؤولية الدينية والتاريخية والوطنية ، كما هو حاصل الآن في مواقفه بعد الاحتلال الأمريكي . إذ يبدو السيستاني وهو يقود تيارا كبيرا داخل الشيعة العراقيين متعطشين إلى تعويض فترة حزب البعث العراقي ، وما لاقوه خلالها من اضطهاد طائفي ، وإقصاء سياسي ، وظروف اقتصادية / اجتماعية سيئة ، في ظل شعورهم أو ادعائهم أنهم يمثلون الأغلبية المضطهدة لصالح الأقلية الحاكمة في العراق .

في هذا السياق يبدو الاحتلال الأمريكي الفرصة المناسبة لإعادة صوغ المجال السياسي العراقي ، بما يضمن حكم الأغلبية الشيعية - وهو الأمر الذي يهدف إليه السيستاني - ، خاصة وأن الامريكان يعتبرون الشيعة بمثابة الأغلبية المضطهدة ، وبالتالي إن مهادنة السيستاني للاحتلال ، ومطالبته أتباعه بالهدوء وعدم مقاومة الاحتلال ، يأتي في سياق هدفه الرئيس وهو الديمقراطية الانتخابية ، التي تعطي النظام السياسي صبغة أقرب إلى الطابع الشيعي ، في ظل انقسام مصالح السنة بين العرب والأكراد .

من هنا فإن موقف السيستاني الرافض للمقاومة المسلحة ، والقائم على ممارسة الضغط السياسي على الإدارة الأمريكية يهدف بالدرجة الأولى إلى مسايرة الاحتلال لوصول الشيعة إلى حصد الحصص السياسية الكبرى في النظام

العراقي القادم ، وعدم الدخول في مواجهات مسلحة مع القوات الأمريكية من شانها أن تعيد بناء قواعد الصراع السياسي العراقي من جديد .

فما دام الاحتلال الأمريكي إلى الآن يسير في خدمة أهداف الشيعة العراقيين على المدى المنظور ، فلتتم عملية مهادنته ومداهنته حتى يتمكن الشيعة من فرض شروط سياسية تقوم عليها المرحلة القادمة . ومما يساعد على تحقيق البراغماتية الواقعية التي يتحلى بها السيستاني مبدأ " التقية " ، والذي يبدو أن السيستاني يمارسه باقتدار شديد وبتسويغ واسع ، ولقد تجلت ممارسته للتقية بشكل كبير في الفترة الأخيرة من حكم الرئيس صدام حسين .

الأمر الآخر الذي يدفع بالسيستاني وتياره إلى الرؤية البراغماتية السابقة هو شعور الشيعة في العراق أنهم أقلية معزولة في محيط النظام الإقليمي العربي ذات الطابع السني ، الأمر الذي يعزز المخاوف أن أي فشل للاحتلال الأمريكي للعراق ، أو أنّ أي انتصار للعرب السنة سيأتي على حساب مصالح الشيعة ، وبالتالي لن يدعم الجوار العربي إلا قيام حكومة سنية عربية ، مما يعيد الشيعة العراقيون إلى المربع الأول قبل الاحتلال . من جانب آخر فإن إيران وإن كانت دولة جارة شريكة في المذهب ؛ إلاّ أن هناك الكثير من مساحات الاختلاف والتنافس بين الشيعة العراقيين والإيرانيين على قيادة المذهب الشيعي ، في ظل التنافس على المرجعية الدينية / العلمية بين النجف وقم . ويتوازى مع ذلك أن رؤية السيستاني - أقرب إلى الشيعة المتصوفة - التي تقوم على ابتعاد رجال الدين عن ممارسة شؤون الحكم والسياسة مباشرة ، وأن يقتصر دورهم على الإرشاد الروحي والديني ، في حين رؤية الخميني وصقور

الجمهورية الإيرانية تقوم على مبدأ ولاية الفقيه ولاية عامة ، وسيطرة العلماء والمرجعيات الشرعية على الحكم .

في المحصلة فإن طريق السيستاني وأتباعه ، وتؤيده بذلك العديد من القوى السياسية الشيعية ، طريق يمتاز بالحسابات السياسية المعقدة ، والحذر الشديد ، والخوف من إضاعة الفرصة في تحقيق هدف سياسي كبير وواضح وهو قيام جمهورية عراقية جديدة يكون للشيعة العراقيين فيها حصة الأسد ، وتعود للشيعة مكانتهم السياسية ، وللنجف دوره التوجيهي العالمي .

في إطار هذا المدخل البراغماتي يمكن تفسير الكثير من سلوك ومواقف السيستاني السياسية وتحليلها، ففي سبيل تحقيق الهدف المنشود قد تتقاطع مصالحه مع مصالح الاحتلال الأمريكي من خلال رفضه للمقاومة المسلحة ، ودعوته للتهدئة ورفضه لتدخل رجال الدين في الحكم ، وصمته عن المذابح التي ترتكبها قوات الاحتلال في العراق . كذلك الأمر قد تلتقي مصالحه مع مصالح بعض أطراف اللعبة السياسية في إيران فيؤيدونه ، ومع مصالح أحزاب سياسية شيعية عراقية .

ويمكن من خلال ذلك تفسير موقف السيستاني – إلى الآن – من ثورة الصدر ، إذ دعا السيستاني إلى التهدئة في مقابل دعوات الصدر للثورة ، وطالب كلا من قوات الاحتلال الأمريكي وجيش المهدي بالخروج من النجف ، وينظر أنصار السيستاني أن ثورة مقتدى الصدر هي محاولة لجر السيستاني إلى التورط في صدام مع قوات الاحتلال قد تذهب بمصالح الشيعية ، التي تسير الأمور اليوم في اتجاهها ، من جهة أخرى قد يكون في الصدام بين الصدر والاحتلال ، في حالة تدمير جيش الصدر واعتقاله او قتله ، فرصة للسيستاني للتخلص من عدوه

ومنافسه في القيادة الروحية والعلمية للشيعة – على الرغم من الفارق في المنزلة العلمية بين الاثنين - .

إذن لا يقف وراء مواقف السيستاني السياسية لا شعور بالمسؤولية الدينية والوطنية والتاريخية ، ولا حس إنساني فطري برفض الاحتلال ومقاومته ، إنما منطق براغماتي عملي طائفي ، يفصل السياسي عن التاريخي ويعلي من شأن السياسي الآني بشكل كبير .

إلاّ أن الأمانة تدفع هنا إلى الفصل بين مواقف السيستاني الحالية وبين التاريخ الحديث لمواقف عدد كبير من مراجع الشيعة كالشيخ مهدي الخالصي وشيخ الشريعة الاصفهاني ومحمد حسين النائيني ، الذين قاوموا الاحتلال البريطاني، وكانت لهم مواقف تاريخية مشرفة تجاوزوا خلالها الرؤية الطائفية إلى رحاب المصلحة الدينية الوطنية الجامعة ، ورفضوا القبول بمنطق الحسابات الآنية – الذي ترتكز عليه مواقف السيستاني – وقبلوا بتحمل مسؤولية دينية وتاريخية تغيب أمامها أية حسايات سياسية طائفية عابرة ، وقد كانت ثورة العشرين مثالاعمليا ناصعا على تلك الروح الوطنية.

السيستاني: البراغماتية السياسية ضد المسؤولية الشرعية 1/2

14-5-2004

وإذا كانت مواقف السيستاني من مقاومة الاحتلال مخيبة لأمال كثير من المسلمين ، فإن مواقفه الأخيرة جاءت أشد إيلاما لكثير من الناس، إذ أنه صمت عن المذابح التي ارتكبتها قوات الاحتلال في الفلوجة والنجف وكربلاء ، بل إنه دعا الشيعة – في ذروة المواجهات بين الصدر وبين الاحتلال – إلى التهدئة ، كما دعا أتباعه جيش المهدي وجنود الاحتلال إلى الخروج من مدينة النجف ،

بقلم محمد سليمان

مواد ذات علاقة

ظاهرة السيستاني!

تعد شخصية المرجع الديني الشيعي علي السيستاني من الشخصيات الجدلية – بامتياز – في الحياة السياسية العراقية بعد الاحتلال، وقد ثار كثير من النقاش السياسي و الإعلامي في محاولة تفسير مواقفه وتحديد أبعادها.

فهل الرجل لا يعدو أن يكون ورقة سياسية إيرانية في المرحلة الحالية؟ وكيف نوفق بين هذه الرؤية وبين موقفه الرافض من الحكومة الدينية ومبدأ ولاية الفقيه؟، وإذا كان لا يقبل بالاحتلال الأمريكي ولم يوافق على مقابلة أي مسؤول أمريكي إلى الآن، فكيف يقبل بمظلة الأمم المتحدة، وهو يعلم تماما أنها غطاء للهيمنة السياسية الأمريكية؟، وإذا كان قد رفض مقاومة الاحتلال ومنع الشيعة من رفع السلاح، فلماذا لم يستنكر المذابح الأمريكية في الفلوجة، أو التعذيب في سجن أبو غريب؟، كيف يفكر الرجل؟ وما هي الأهداف السياسية التي يسعى إليها من خلال هذه المواقف المحيرة ؟..

إلا أنّ الاقتراب من الأسئلة السابقة ومناقشتها يستدعي ابتداءً التعرف على نبذة عن حياة الرجل وأرائه السياسية والفكرية، ومواقفه من الحالة العراقية – بعد الاحتلال-، ورؤية الدوائر السياسية والثقافية الأمريكية له ولدوره المحتمل، وصولا إلى محاولة تفسير هذه المواقف وقراءة أبعادها المختلفة ..

حياته ومنزلته الدينية:

ولد السيستاني في إيران وتلقى علومه الشرعية في مدينة قم، ثم انتقل إلى العراق، وأقام في النجف لإكمال

تحصيله، وتتلمذ على يد أحد علماء الشيعة وأبرز مراجعهم في العراق سابقا: وهو أبو القاسم الخوئي. وقد وصل السيستاني إلى مرتبة الاجتهاد المطلق – كما تذكر عدة مصادر شيعية – سنة 1380ه ، كما قام بتأليف العديد من الرسائل والدراسات في الفقه الشيعي. وعندما توفي أبو القاسم الخوئي في بداية التسعينات، توجه عدد من علماء الشيعة الكبار إلى السيستاني، واعتبروه خليفة للخوئي، وأصبح مرجعا شيعيا من أكبر مراجع النجف، وأصبح له فيما بعد ملايين المقلدين والأتباع في العالم – كما تشير عدة مصادر شيعية – نظرا لمكانة النجف العلمية والشرعية عند الشيعة. وقد تعرض لضغوط شديدة في فترة التسعينات من قبل نظام صدام، ويقول أتباعه أنه خضع للإقامة الجبرية، بينما يصر ناقدوه أنه اختار الصمت والانسحاب والاعتكاف في منزله، إلى أن وقعت بغداد تحت الاحتلال الأمريكي، عاد مرة أخرى وبقوة شديدة إلى العلن في الفضاء السياسي العراقي الجديد .

يستمد السيستاني منزلته الكبيرة اليوم لدى العديد من الأتباع والمقلدين من أمرين اثنين؛ الأول: طبيعة مصادر المعرفة الدينية الشيعية، والعلاقة بين المجتمع والمراجع المجتهدين، إذ أنه في ظل غيبة الإمام لابد للعوام من الرجوع إلى إمام وفقيه مجتهد يبين أمور الشرع والفقه والدين للناس، وعليهم اتباعه وطاعة أوامره في هذا الشأن، وبالتالي هناك صلة قوية بين المراجع والأتباع تعزز السلطة الدينية القوية لعلماء الشيعة المجتهدين. الثاني: طبيعة الظروف السياسية والتاريخية الأخيرة لشيعة العراق، إذ دخلوا في مواجهة كبيرة مع نظام البعث أدت بهم إلى كوارث كبرى من خلال المذابح والتعذيب والاقصاء الذي طالهم، وفي ظل غياب التمثيل السياسي المشروع ، وانتقال

الأحزاب والتنظيمات أو المؤسسات السياسية إلى الخارج ، وفي ظل الشعور بالظلم والتمييز الطائفي والإقصاء السياسي ، وفي ضوء تنامي النزعة الدينية بشكل كبير ، وجد الشيعة في المراجع الدينية طريقا للتعبير عن هويتهم الطائفية وتمسكهم بمذهبهم الديني ، وتعويضا عن الظروف السيئة التي تواجههم ، وقد ازدادت هذه العلاقة إلى أن أصبح مراجع الشيعة بمثابة الدولة داخل الدولة ، وعوضوا حالة الاختلال داخل المجتمع الشيعي في ظل حكم البعث . إذ يشير عدد من الباحثين في الشأن الشيعي العراقي أن المراجع الشيعة في العراق – على الرغم من دورهم التاريخي السياسي الكبير ، خاصة في مقاومة الاستعمار - لم يكونوا يمتلكون هذه المنزلة القوية داخل المجتمع كما هو الحال اليوم ، وكان السيستاني – بالطبع – كما يعتبره عدد كبير من علماء وعوام الشيعة أحد أبرز المراجع الذين يتبعهم الناس ويقلدونهم في قضايا الدين ويأخذون بفتاواهم الشرعية والفقهية.

أفكاره وآراؤه السياسية:

لا تشير السيرة العلمية للسيستاني إلى وجود قراءات واهتمامات سياسية في المتابعة والتأليف ، أو ممارسة سياسية سابقة مشهودة ، بل على النقيض من ذلك فإن أغلب مؤلفاته وسيرته السابقة هي أقرب إلى الطابع الفقهي الشرعي ، على النقيض مثلا من محمد باقر الصدر أو الخميني ، وغيرهم من علماء الشيعة المعاصرين.

كما أن أغلب اهتمام السيستاني كان - إلى حين وفاة الخوئي - في الدراسة والتدريس في النجف ، بعيدا عن القضايا السياسية والفكرية ، لكن يشير عدد من أتباعه إلى أن مؤلفاته وكتبه تحوي قراءات ومقارنات بين الفقه الشيعي والفقه السني والقانون

الحديث والفلسفة الغربية الحديثة ، إلاّ أن هذه القراءات الفكرية والفلسفية معروفة لدى المدارس الشرعية الشيعية ولا تشكل رصيدا يذكر لتاريخ الرجل الفكري والسياسي .
بيد أن آراء السيستاني السياسية تختلف جذريا مع أراء الخميني ، وتختلف كذلك مع طبيعة نظام الحكم الإيراني الحالي ، إذ أنه يقول بولاية الفقيه فقط على الشؤون الخاصة للناس – مواقفا بذلك لشيخه الخوئي-، ولا يقول بولاية الفقيه السياسية العامة، التي أسس ونظر لها الخميني مؤخرا. وففي مقابلة مع مجلة ديل شبيغل الألمانية أكد السيستاني رفضه لحكم رجال الدين ودخولهم في المناصب السياسية والإدارية ، ورأى أنهم لا بد أن يحافظوا على دورهم الروحي والشرعي في توجيه الناس.
ويمكن أن نلحظ من مواقفه السياسية أنه يؤيد الحكم الديمقراطي ، ولا يقول بالمرجعية الشرعية المباشرة على شؤون الحكم ، كما هو الحال بالنسبة لخصمه اللدود مقتدى الصدر ، وتبدو كثير من آراء ومواقف السيستاني تنزع إلى الابتعاد عن تكرار تجربة الحكم في إيران ، وإلى عدم تورط رجال الدين الشيعة في قضايا الدولة والحكم بشكل مباشر.
ولعل الآراء السياسية السابقة تلقى ترحيبا لدى المفكرين والساسة الغربيين وتدفعهم إلى إصباغ العديد من الأوصاف الإيجابية عليه ، كما سيأتي لاحقا .
مواقفه السياسية بعد الاحتلال:
لعب السيستاني دورا كبيرا في التأثير على مواقف الشيعة العراقيين بعد الاحتلال ، وقد بدأ مواقفه الجدلية بدعوة الشيعة إلى عدم مقاومة الاحتلال عسكريا ، وكانت هذه الفتوى سببا رئيسا لاقتصار المقاومة المسلحة في البداية على أهل السنة في العراق قبل اندلاع ثورة مقتدى الصدر مؤخرا .

وعلى الرغم من الموقف السابق إلاّ أن السيستاني بقي رافضا لمقابلة أي مسؤول أمريكي ، بما في ذلك بريمر ، وكان التفاوض والحديث معهم – كما يؤكد الأمريكان أنفسهم – يتم من خلال وسطاء ووكلاء ، وفي الوقت الذي أكد السيستاني أن الاحتلال الامريكي للعراق غير مشروع ، فإنه دعا إلى دور أكبر للأمم المتحدة في العراق ، على الرغم أنه يعلم تماما أن هذا الدور سيكون في الأغلب – غطاء خارجيا للهيمنة الأمريكية على العراق - .

وقد رفض السيستاني الدستور العراقي ، ورفض مؤخرا صيغة مجلس الحكم الانتقالي ، ودعا إلى انتخابات سياسية حرة ومباشرة يتم من خلالها انتخاب الجمعية الوطنية العراقية التي يتم من خلالها وضع الدستور العراقي والوصول إلى حكومة ديمقراطية . والغريب أنه علل في فتاواه رفضه للدستور العراقي المقترح أو الصيغة المؤقته للحكم بأنه منعا لتكريس النزعة الطائفية والعرقية ، على الرغم أن فتاواه ومواقفه لا يمكن أن تفهم خارج نطاق البراغماتية السياسية في حفظ المصالح السياسية للطائفة الشيعية في العراق ، حتى وإن كان هذا الأمر على حساب تخليه عن دوره المطلوب في مسئولية مقاومة الاحتلال الغربي الشرعية والتاريخية .

وإذا كانت مواقف السيستاني من مقاومة الاحتلال مخيبة لأمال كثير من المسلمين ، فإن مواقفه الأخيرة جاءت أشد إيلاما لكثير من الناس، إذ أنه صمت عن المذابح التي ارتكبتها قوات الاحتلال في الفلوجة والنجف وكربلاء ، بل إنه دعا الشيعة – في ذروة المواجهات بين الصدر وبين الاحتلال – إلى التهدئة ، كما دعا أتباعه جيش المهدي وجنود الاحتلال إلى الخروج من مدينة النجف ، ولم تصدر منه أي موقف ضد الجرائم الأمريكية في

سجن أبو غريب، أو ضد الانتهاكات الكبرى لحقوق الإنسان على أيدي القوات الأمريكية ...

ظاهرة السيستاني!

17-1-2004

وحاول استغلال حقيقة أن تأييد الشيعة أمر لا مفر منه لضمان شرعية أي حكومة عراقية قادمة، وتخوف الأمريكان من أن تنتقل "عدوى" المقاومة إلى الأوساط والبيئة الشيعية، وترى حاشيته ومن يؤثر عليه، بأن الخطط الأمريكية الرامية إلى "دمقرطة" العراق ستصب في صالحهم وتخدم مطامعهم، ومن هنا، يمكن فهم أو تفسير الصمت الرهيب للسيستاني عندما غزت القوات الأمريكية العراق في مارس, وأكثر من هذا، فإنه نصح الشيعة العراقيين بأن يبقوا منعزلين, الأمر الذي انتزع له هامشا

مواد ذات علاقة

شيعة العراق تحت الاحتلال (2-2) تغيرات الواقع وجدل الدولة

أعلن أحد أبرز مساعدي آية الله على السيستاني أنه سيصدر فتوى بعدم شرعية أي حكومة جديدة إذا تجاهلت الإدارة الأمريكية طلبه إجراء انتخابات لضمان التمثيل المناسب لـ"الأغلبية" الشيعية في العراق، كما حذر مساعد آخر للسيستاني من إصداره فتوى تحرم التعامل قوات الاحتلال، وصاحب "التهديد" مظاهرات حاشدة في مدينة البصرة جنوب العراق تأييدا لمطالب السيستاني بإجراء انتخابات، وكانت المظاهرات التي خرجت في البصرة سلمية لكنها كانت استعراضا لقوة كامنة. ومن المحتمل أن يجبر تهديد السيستاني أمريكا على تأخير انتقال السيادة, المقررة حاليا في 30 يونيو، ويلجئ الرئيس بوش على تغيير خطط نقل السلطة. ويرى بعض

المراقبين أن هذا التصريح يؤكد العلاقة القلقة بين واشنطن والشيعة العراقيين. وفي خطبة الجمعة بمدينة كربلاء، هدد الشيخ عبد المهدي ممثل آية الله السيستاني، بأن الأيام القادمة ستشهد احتجاجات واضرابات، وربما صداما مع قوات الاحتلال، إذا أصرت الإدارة الأمريكية على إدارة السياسة العراقية بالشكل الذي يخدم المصالح الأمريكية. بخلاف أقرانه في إيران, فإن السيستاني البالغ من العمر 73 سنة لا يرى أن يكون للعلماء دور نشيط في السياسة، خيث تخرج من مدرسة المتصوف آية الله "العظمى" عبد القاسم الخوئي, الذي خلفه في عام 1992 بعد وفاته, السيستاني قد حافظ على تأثير غير مباشر في مستقبل العراق ما بعد صدام.

ينطلق السيستاني من أن أمام الشيعة "فرصة تاريخية" قد لا تتكرر، إذا هم أحسنوا التصرف, خاصة بعدما أوهموا أنفسهم وغيرهم بأنهم يمثلون الأغلبية في العراق (بالادعاء بأنهم نسبتهم تقارب الـ 60 في المئة من العراقيين)، إلى جانب أنه يحظى باحترام في الوسط الشيعي العراقي إجمالا كمرجه ديني غير مسيس، ولعل هذا ما يفسر عدم صدور أي تعليق من مختلف أطياف الشيعة على تصريحات السيساني وتهديداته الأخيرة، وحاول استغلال حقيقة أن تأييد الشيعة أمر لا مفر منه لضمان شرعية أي حكومة عراقية قادمة، وتخوف الأمريكان من أن تنتقل "عدوى" المقاومة إلى الأوساط والبيئة الشيعية، وترى حاشيته ومن يؤثر عليه، بأن الخطط الأمريكية الرامية إلى "دمقرطة" العراق ستصب في صالحهم وتخدم مطامعهم، ومن هنا، يمكن فهم أو تفسير الصمت الرهيب للسيستاني عندما غزت القوات الأمريكية العراق في مارس, وأكثر من هذا، فإنه نصح الشيعة العراقيين بأن يبقوا منعزلين, الأمر الذي انتزع له

هامشا واسعا وموقعا نافذا للتفاوض مع الأمريكان، وقد كان سرجيو فييرا دي ميلو مبعوث الأمم المتحدة السابق، الأجنبي الوحيد الذي اجتمع معه, وأبدى خلاله معارضته لخطط الاحتلال بوضع مسودة لدستور, حيث أعلن حينها أن الممثلين المنتخبين للشعب العراقي هم وحدهم أصحاب الحق في عمل هذا. وقد أوضح الدبلوماسيون في نيويورك أن هناك تفكيرا في أن تقوم الأمم المتحدة بإرسال فريق إلى العراق، كما سبق أن طالب عبد العزيز الحكيم عضو مجلس الحكم الانتقالي، لبحث إمكانية إجراء انتخابات. وتخشى الإدارة الأمريكية أنه إذا انتشرت عمليات المقاومة التي تتركز حاليا في المناطق السنية (في الغالب)، بين العراقيين السنة، فإن الانتخابات ستؤدي للمرة الأولى في تاريخ العراق لسيطرة الشيعة على مقاليد الحكم في البلاد.

ويتضح مستوى "الاحترام" الذي يحظى به السيستاني، في أن الحاكم المدني الأمريكي في العراق, بول بريمر (الذي يُقال أن السيستاني رفض مقابلته), "استسلم" مؤخرا لطلبه (اتفاقية 15 نوفمبر) بخصوص انتقال السلطة، واضطراره لبإعادة النظر في خطط واشنطن بشأن نقل السلطة إلى العراقيين بسبب إصرار المرجع الأعلى للشيعة في العراق آية الله علي السيستاني على ضرورة إجراء انتخابات قبل تسليم السلطة لحكومة عراقية، وذلك لضمان التمثيل المناسب للشيعية في العراق. كما أعلن موافقته (ومن ورائه الإدارة الأمريكية) لمطلب أن دستور العراق الجديد يوضع من العراقيين، رغم أنه يخالف الخطة الأصلية، لكن الترتيب الجديد لم يتجاوب مع طلب السيستاني، الذي ينادي بأن يُنتخب هؤلاء العراقيون (الذي يضعون الدستور)، وصرح بريمر أنه مستعد لإجراء تعديلات على

هذه الخطط لكنه في ذات الوقت استبعد إمكانية إجراء انتخابات قبل الأول من يوليو موعد نقل السلطة لحكومة عراقية. لينتقد السيستاني على الفور هذا التحفظ, ويكرر طلبه بالانتخابات. وإذا لم تتمكن واشنطن من نقل السلطة إلى العراقيين في موعد نهاية شهر يونيو المقبل، فإن ذلك قد يؤثر على فرص إعادة انتخاب جورج بوش في نوفمبر تشرين الثاني المقبل. وفي أعقاب تهديد السيستاني, لمحت واشنطن إلى حل وسط, وسافر بريمر مع رئيس مجلس الحكم الانتقالي عدنان الباجه جي للاجتماع مع أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان، وأعلن المسئولون في البيت الأبيض أنه سيطلب من الأمم المتحدة أن تعود إلى العراق للمساعدة في عملية نقل السلطة للعراقيين، وتسعى واشنطن إلى إقناع كوفي أنان بمساندة خطط الإدارة الأمريكية لنقل السلطة لحكومة عراقية غير منتخبة في منتصف العام الحالي. ومن المنتظر أن يلتقي بول بريمر رئيس الإدارة المدنية الأمريكية في العراق مع أنان الاثنين القادم لبحث الدور المقترح للأمم المتحدة في العراق، خاصة وأن السيستاني دعا الأمم المتحدة للمساعدة في إجراء الانتخابات. وحسب مصادر متطابقة، فإن البيت الأبيض يرغب في تقديم حوافز للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لتشجيعهم على المشاركة في العملية السياسية بالعراق، ومن ثم يتحدث المسئولين الأمريكيين عن إمكانية رفع الحظر المفروض على الشركات الفرنسية والروسية للمشاركة في عمليات إعادة إعمار العراق.

شيعة العراق تحت الاحتلال (2-2) تغيرات الواقع وجدل الدولة

03-1-2004

السؤال الشيعي في مستقبل العراق مرتبط بلا شك بمستوى الوعي الشيعي ومدى وجود العلماء والمثقفين والمفكرين الذين يتجاوزون التصرف تحت ثقل الماضي ، وبدافع الحسابات الفئوية وغرائز الانتقام

إلى التفكير الوطني و الحضاري ، وإلى الآن ما زالت صدمة العلنية أو التحول – كما يسميها غرايبة – تتحكم في السلوك الشيعي ، الذي ما يزال يحتاج إلى الكثير والكثير من الرشد ليفكر في عراق مسلم عربي حر ، يصل أبناؤه فيما بينهم إلى وضع دستور ونظام سياسي يكفل العدل والحرية ، و إلا فهناك سيناريوهان بديلان يشكلان الدور الشيعي – وسيكون

بقلم محمد سليمان

مواد ذات علاقة

شيعة العراق تحت الاحتلال (1-2) تغيرات الواقع وجدل الدور

الرؤية الأمريكية لدور الشيعة

لا يمكن الجزم بحقيقة التصور الأمريكي لدور الشيعة السياسي في مستقبل العراق، وذلك لعدم إمكانية التثبت من الوثائق والمعلومات التي تتسرب من مراكز الدراسات الأمريكية ومن المؤسسات الرسمية، كما أن التحليلات السياسية تخضع للمتغيرات السياسية الداخلية والإقليمية، وبالتالي نحن أمام احتمالات متعددة، ومقاربات أولية تحتمل الخطأ الصواب، بالإضافة لارتباط قراءتنا لدور الشيعة بطبيعة الجدل حول التصور الأمريكي لعراق المستقبل..

في هذا الإطار فإن هناك عدة قراءات للتصور الأمريكي لعراق المستقبل، وكل تصور يتضمن مقاربة مختلفة لدور الشيعة، بيد أن هناك قراءتين تغلبان على باقي القراءات الأخرى، وهما: العراق العلماني الفدرالي، الفوضى والتمزق الداخلي.

1- العراق العلماني.. والأغلبية الشيعية :

في دراسته "الشيعة العراقيون: حول تاريخ حلفاء أمريكا المحتملين" (منشورة في بوسطن ريفيو، نوفمبر 2003)

يقدم جوان كول (أستاذ تاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة ميشيغان) بعض التصورات الأمريكية لدور الشيعة في العراق انطلاقا من مخططاتهم لمستقبل العراق؛ فقد تطورت وجهات نظر رئيسة داخل المحافظين الجدد – بعد أحداث 11 أيلول – تنظر برؤية نقدية للمرحلة السابقة في العلاقة مع النظام السعودي .

ويرى عدد من المحافظين الجدد أن من الأخطاء الاستراتيجية الخطيرة التي ارتكبتها الولايات المتحدة في المرحلة السابقة دعم النظام السعودي ، الأمر الذي أدى إلى تنامي نزعة معادية للولايات المتحدة داخل أوساط الشباب السعودي على اعتبار أن الولايات المتحدة هي التي تشجع الفساد السياسي وتدعم الأسرة الحاكمة ، ولا تقف حدود النقد عند حدود النظام وإنما تمتد لتشمل المجتمع السعودي والعقيدة [الوهابية] المتغلغلة والمنتشرة بين الشباب السعودي .

وانطلاقا من الملاحظة السابقة ، والتفكير بضرورة حفظ مسافة مع السعودية ، دمج المحافظون الجدد تصوراتهم حول الدول المارقة وخطورتها (العراق ، إيران ، سوريا) بالخطر الجديد المتشكل من تنظيم القاعدة والحركات الجهادية ، ليقولوا : إن الخطورة الحقيقية هي وجود تحالف بين بعض هذه الدول وبين المنظمات الإرهابية ، أو بنقل تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل لهذه المنظمات ، وبالتالي جرى التبرير لعملية ضرب العراق وإسقاط نظام البعث ، والوصول من خلال هذه الخطوة إلى نتائج استراتيجية : تتمثل في بناء عراق ديمقراطي علماني موال للولايات المتحدة ، ويشكل مع إسرائيل عمودين لاستقرار المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، ويمكن من خلال ذلك حفظ مسافة مع السعودية والاعتماد الأمريكي على

نفطها .

لكن لماذا العراق ؟ وليس الأردن أو مصر وهما حليفين رئيسين للولايات المتحدة ، فالجواب - وفقا لجوان كول – أن العراق يمتلك إمكانيات غير موجودة في هذين البلدين وأهمها النفط . ويمكن أن نضيف لذلك مجموعة من الأسباب منها ضمان التخلص من نظام مزعج لإسرائيل ، ولصعوبة ظروف كل من الأردن ومصر ، والتي تحول بينهما وبين أداء هذا الدور .

في ضوء هذا السيناريو كان الأمريكيون يدركون أن الأغلبية الموجودة في العراق هي شيعية ، لكن وفقا لجوان كول فإن الجلبي قد أقنع الإدارة الأمريكية أن الغالبية الشيعية الموجودة في العراق هي غالبية علمانية ، وأنها سترحب بالقوات الأمريكية وبالتعامل مع الولايات المتحدة خلاصا من النظام الذي استباح دماءهم وأموالهم ، وعلى الرغم من غرابة هذه الرؤية فإن كثيرا من التصريحات التي تصدر عن أقطاب الإدارة الأمريكية تشهد لها فـ " بول ولفوفيتز " يقول في تصريح له : " إن العراقيين لا يشعرون بحساسية تجاه امتلاك مدن مقدسة للإسلام موجودة على أراضيهم " .

وبعيدا عن الجدل حول طبيعة الرؤية الأمريكية للاتجاهات السياسية والفكرية المسيطرة على الشيعة ، فإنه في إطار هذا السيناريو : العراق العلماني ، الفدرالي ، الديمقراطي ، فإن دور الشيعة السياسي سيتمثل في المشاركة في النظام ، والانخراط في اللعبة وفق المحددات الأمريكية . وهنا يبرز التساؤل فيما إذا كانت ديمقراطية انتخابية أم ديمقراطية تمثيلية ؛ ففي الحالة الأولى سيحصد الشيعة مراكز النفوذ والقوة ، وهو الأمر الذي لا ترحب فيه الولايات المتحدة ، ولا الأطراف الأخرى ، بينما في المقابل طالب فيه علي السيتساني ، إما في الحالة الثانية

فسيكون هناك توزيع للمقاعد ومراكز القوة والنفوذ داخل أجهزة الحكم والسلطة ، وستضمن الولايات المتحدة السيطرة على اللعبة السياسية بشكل أفضل وأقوى .

لكن من الواضح أن التصور السابق يتصادم مع فرضيتين عمليتين : الأولى وجود تأثير إيراني ونفوذ كبير على الشيعة ، وبالتالي ستكون هذه ورقة ليست في صالح الولايات المتحدة ، والثانية أن الاتجاه الغالب على الشيعة هو الاتجاه الإسلامي ، والذي لا يرحب ببقاء الوجود الأمريكي أو أن يتحول العراق لأداة أمريكية ، بل ويسعى لإقامة دولة إسلامية ، ويعلق جوان كول على فكرة التحالف مع الشيعة بأنها تفتقر إلى الدراسة الموضوعية لطبيعة الشيعة واتجاهاتهم السياسية ، ويرى كول الفرق أن الاتجاهات السياسية/ الدينية الشيعية كلها تسعى لإقامة دولة إسلامية شيعية ، وان اختلفوا في طبيعة التعامل مع الاحتلال أو في طبيعة وخصائص النظام السياسي في هذه الدولة .

2- سيناريو الفوضى ..والصراع الشيعي :

يرى إبراهيم غرايبة أن الإدارة الأمريكية تسعى إلى "استكراث" العراق من خلال نشر الفوضى وتغذية الصراعات الداخلية، إذ يسجل غرايبة – الذي زار مؤخرا بغداد – الملاحظة التالية " يجري على نحو مقصود رد العراق إلى المكونات البدائية التي أمضت الدولة العراقية ثمانين سنة في تطويرها ونقلها إلى حالة مما تقوم عليه الدول المتقدمة، فالعراق يقسم برعاية أمريكية إلى عرب وأكراد وتركمان وشيعة وسنة، ويجري التعامل مع كل فئة من السكان مستقلة عن العراق وعن الفئات الأخرى، فالإدارة الأمريكية لا ترى بلدا اسمه العراق، ولكنها ترى مناطق وفئات وشيعا ومصالح تعزلها عن بعضها مكاسب

تتنافسها النخب والمجموعات المختلفة " .
لكن ما هي الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى هذا السيناريو ، يجيب غرايبة : ".. يقول ميشيل فوكو إن الكوارث تؤسس لمرحلة جديدة وثقافة جديدة، ويبدو أن هذه المقولة تقرؤها الإدارة الأميركية في العراق على نحو أننا نحتاج إلى كارثة لنؤسس لمرحلة وثقافة جديدة، فالعراق يجب أن يكون كما في الصورة المسبقة النمطية صحراء مليئة بالنفط، وتخلو من كل وسائل الحضارة ومنتجاتها وأدواتها كما هو في الصورة الاستشراقية التاريخية للمستعمرين الذي فتحوا أراض وبلادا فقيرة ومعدمة تفضل على أهلها الاستعمار بالتعليم والمدارس والمطارات وسكة الحديد والطرق. والصورة لا ترى بالضرورة كما هي، ولكن كما نريد أن نراها، أو نجعلها كما نريد أن نراها، والعراق يبدو اليوم بعد تسعة أشهر من الاحتلال يتجه نحو كارثة متعمدة تصنع بوعي مسبق وتخطيط عبقري، ولكنها عبقرية الفشل".
في ضوء هذا السيناريو فإن الدور الشيعي سيستمر في المراوحة بين الانقسامات والنزعات الطائفية على مستوى العلاقة الداخلية بين القوى الشيعية أم على مستوى العلاقة مع الأطراف العراقية الأخرى ، والمصلحة الأمريكية المتمثلة في هذا السيناريو : أنه في ظل عدم القدرة على بناء عراق موحد على الطريقة الأمريكية ، فالبديل تمزيق العراق وتغذية الصراعات مع بقاء المفاتيح الرئيسة بيد الولايات المتحدة ، وأبرزها المصالح الأمريكية خاصة النفط ، واللاعقة مع دول الجوار .
قد يعزز السيناريو السابق الانقسامات الشديدة التي بدت في العراق ، بل والاغتيالات المختلفة ، والاتهامات التي وصلت إلى

حدود السيطرة على المساجد ودور العبادة ، بيد أن تصور بقاء هذا السيناريو مسألة فيها صعوبة من الناحية المنطقية ، إذ إنه يفترض – كما يقول غرايبة – عراق بدائي خال من الحضارة والمفكرين والعلماء الذين يتصرفون بعقلانية وعمق ووعي ، وهذا بالتأكيد غير صحيح بالنسبة لعراق الحضارة والخبرة التاريخية الممتدة والمتنوعة ، وللطاقات البشرية الخلاقة التي يزخر بها العراق اليوم . وبالتالي التعامل مع هذا السيناريو والدور الشيعي المفترض فيه ينبغي أن يتم على أنه سيناريو مؤقت لمرحلة محددة وليس رؤية استراتيجية .

الاحتلال الأمريكي والوعي الشيعي

بلا شك فإن سلوك الشيعة قد استفز عددا كبيرا من المسلمين والعرب ، خاصة في مسألة سقوط بغداد ، إذ تذهب أغلب الآراء والتحليلات الموضوعية إلى القول أن زوال حكم صدام شيء والقبول بالاحتلال والتعامل معه شيء آخر .

وإذا كان عدد من المحللين يجعل من النقطة السابقة المحك الرئيس الذي يحدد التحديات التي تواجه الشيعة اليوم ، فيمكن أن نضيف عليها تحدي العلاقة بين القوى والأحزاب الشيعية المختلفة ، هذا التحدي الذي بدا واضحا انه يتجه نحو الصراع منذ سقوط بغداد .

في الجزء الأول من هذا المقال تناولنا التطور التاريخي للنشاط السياسي الشيعي في مرحلة حزب البعث ، وقد تبين لدينا أن هناك عدة أحزاب وتنظيمات سياسية فاعلة اليوم ومؤثرة في الأوساط الشيعية ، فهناك المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (وله علاقة قوية بإيران) وقد شارك في مجلس الحكم الانتقالي ، ويميل إلى التهدئة واللعب بأوراق المرحلة الحالية ، وله ميليشيا بدر المسلحة ، كما يوجد حزب الدعوة الإسلامية

وينشط في مناطق متعددة كالناصرية والبصرة ، إلاّ أنه يعاني من الاختلافات الشديدة في العديد من المسائل من بينها التعامل مع الاحتلال الأمريكي ، فيما بقي عدد كبير من أعضائه في طهران ، وهناك أيضا جيش المهدي الذي شكله مقتدى الصدر ، والذي يسيطر على ضواحي في شرق بغداد ، ويرفض القبول بالاحتلال ويدعو إلى الكفاح السلمي ، وإقامة حكومة الظل ضد الحكومة الموالية للأمريكان ، بالإضافة إلى وجود مرجعيات لها نفوذ كبير مثل علي السيستاني .

من الواضح إلى الآن أن العلاقة بين هذه القوى تميل إلى التنافس والصراع على النفوذ والقوة داخل أوساط الشيعة وفي الحوزة العلمية والنجف ، والتورط في اتهامات بمحاولات الاغتيال المتبادلة ، كما تعرض الشيعة لأزمة حقيقية مع مقتل عدد من رموزهم أبرزهم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإيرانية محمد باقر الحكيم ، وعبد المجيد الخوئي ، الأمر الذي يلقي بظلال واسعة على العلاقة بين هذه الطوائف والقوى فيما بينها وفيما بينها وبين الأجزاء الأخرى في النسيج الاجتماعي العراقي .

السؤال الشيعي في مستقبل العراق مرتبط بلا شك بمستوى الوعي الشيعي ومدى وجود العلماء والمثقفين والمفكرين الذين يتجاوزون التصرف تحت ثقل الماضي ، وبدافع الحسابات الفئوية وغرائز الانتقام إلى التفكير الوطني و الحضاري ، وإلى الآن ما زالت صدمة العلنية أو التحول – كما يسميها غرايبة – تتحكم في السلوك الشيعي ، الذي ما يزال يحتاج إلى الكثير والكثير من الرشد ليفكر في عراق مسلم عربي حر ، يصل أبناؤه فيما بينهم إلى وضع دستور ونظام سياسي يكفل العدل والحرية ، و إلا فهناك سيناريوهان بديلان

يشكلان الدور الشيعي – وسيكون بلا شك سيء – هما : عراق أمريكي، أو عراق ممزق !.

شيعة العراق تحت الاحتلال (1-2) تغيرات الواقع وجدل الدور

02-1-2004

ملف الشيعة كان من الملفات التي فتحت وأثارت التساؤلات والجدل حول الدور السياسي الذي يمكن أن يقدمه الشيعة في المرحلة القادمة، وهل مستقبل هذا الدور هو التحالف مع الأمريكان أم المقاومة أم المعارضة السلمية أم التحايل والمرواغة؟، وهل الشيعة في العراق أقرب إلى النزعة الدينية أم العلمانية؟ وما مدى تأثير إيران عليهم وعلى مواقفهم السياسية؟ وكيف نقرأ خريطة القوى السياسية الشيعية ومستوى الخلاف القائم بينها؟ .. في المقابل ما هو التصور الأمريكي للدور السياسي

بقلم محمد سليمان

مواد ذات علاقة

هل 'يقرب' شيعة العراق بين طهران وواشنطن ؟!

أطلق تقرير "من النصر إلى النجاح" أصدره معهد كارنيغي للسلام (حول السياسة الأمريكية في العراق) مصطلح "الإشارات المكبوتة في الشرق الأوسط" على النزعات الطائفية والعرقية التي بدأت ترسل إشاراتها في الشرق الأوسط بعد احتلال العراق. ويرى عدد من الخبراء أن احتلال العراق قد فتح ملفات خطيرة كانت مغلقة في السابق تحت وطأة الظروف الدولية والإقليمية وانعكاساتها على المنطقة والأنظمة، وكذلك بفعل الحكم التسلطي المركزي الذي كان يواجه هذه النزعات بدرجة شديدة من العنف؛ مما أدى إلى لجمها لفترة طويلة، وقد باءت كل محاولات التعبير عنها بالفشل، وجرت الأهوال على أبنائها.

إلاّ أنه ومع انهيار النظام البعثي القمعي، وسقوط بغداد

عادت هذه النزعات إلى العلن وبدرجة عالية من التنظيم والقوة، وتفاجأ الخبراء الذين توقعوا أن النظام السياسي قد تمكن من تقليصها وإضعافها، بأنها أشد ثباتا ورسوخا من النظام ومؤسساته، وأنها مسيطرة ومتمكنة من البنية الشعورية لأغلب أفراد الشعب. وظهر جليا أن العراق بعد الاحتلال قد ارتد إلى الانتماءات الأولية العرقية، أوالنزعات الطائفية والمذهبية، والتي تسيطر على المجتمع الأهلي في ظل غياب ثقافة المجتمع المدني.

ملف الشيعة كان من الملفات التي فتحت وأثارت التساؤلات والجدل حول الدور السياسي الذي يمكن أن يقدمه الشيعة في المرحلة القادمة، وهل مستقبل هذا الدور هو التحالف مع الأمريكان أم المقاومة أم المعارضة السلمية أم التحايل والمرواغة؟، وهل الشيعة في العراق أقرب إلى النزعة الدينية أم العلمانية؟ وما مدى تأثير إيران عليهم وعلى مواقفهم السياسية؟ وكيف نقرأ خريطة القوى السياسية الشيعية ومستوى الخلاف القائم بينها؟ .. في المقابل ما هو التصور الأمريكي للدور السياسي للشيعة في المستقبل؟ ألا يخشى الأمريكيون قيام دولة شيعية قوية في جنوب العراق مؤيدة لإيران، ما هي الرؤية التي بنى عليها الأمريكيون موقفهم من الشيعة؟ .. التساؤلات السابقة وغيرها كانت موضع نقاش وجدال بين المثقفين والخبراء الأمريكان والعرب في المرحلة السابقة، خاصة مع ظهور الزخم السياسي والاجتماعية للفعاليات الشيعية، والذي جذب انتباه كثير من المراقبين.

في هذا المقال سنتعرض بشكل موجز لبعض هذه التساؤلات من خلال قراءة معالم تطور نشاط الشيعة في المرحلة السابقة (حكم صدام)، ثم بعض التصورات الأمريكية

للدور السياسي الشيعي في المستقبل، وخريطة القوى السياسية الشيعية الحالية وطبيعة العلاقة فيما بينها وبين الاحتلال..

الشيعة تحت حكم البعث وتطور النشاط السياسي الشيعي:

بدأ الشيعة نشاطهم السياسي بعد استقلال العراق من خلال تزايد الدور السياسي لحزب الدعوة الإسلامية الذي تولى قيادته والتنظير له فترة طويلة محمد باقر الصدر أحد أبرز العلماء الشيعة المعاصرين، والذي كانت له مساهمات علمية وفكرية كبيرة ومعروفة، وقد لعب الصدر دورا محوريا في تنمية الفكر السياسي لدى شيعة العراق وفي توحيد صفوفهم من خلال الدعوة إلى إقامة حكومة إسلامية - وإن كانت تصوراته السياسية لطبيعة الحكومة الإسلامية تختلف كثيرا عن تصورات الخميني ومشروعه السياسي الذي يقوم على فكرة ولاية الفقيه-. وكانت رؤيته للحكومة الإسلامية تقوم على مبدأ فصل السلطات ووجود مجلس نيابي منتخب، ولا ضرورة أن يتشكل من رجال الدين، مما يعد نقطة اختلاف جوهرية عن فكر الحميني.

تعرض النشاط السياسي والديني الشيعي لضربات شديدة وقوية من قبل النظام البعثي، وقتل وعذب واعتقل الآلاف جراء هذا الصراع، وردا على تظاهرات شيعية ضخمة في عام 1977، وخوفا من أثار الثورة الإيرانية عام 1979 قام حزب البعث يقمع الأحزاب والمؤسسات الدينية والسياسية الشيعية، وأعدموا باقر الصدر عام 1980.

بينما شهد عقدا الثمانينات والتسعينات نشاطا كبيرا لحزب الدعوة في التجنيد والتنشئة السياسية؛ فقد نظم آلاف العراقيين

الهاربين لإيران، وشكل خلايا وشبكات سرية داخل المدن الشيعية العراقية، وازداد اعتماده على النشاط السري بعد انتفاضة عام 1990، والتي ذهب فيها آلاف القتلى، وخسر الحزب عددا كبيرا من أفراده، وتشتت خلاياه.

لقد شكلت مسألة النفوذ الإيراني داخل العراق، وعلاقة حزب الدعوة بالمرشد الأعلى للثورة الإيرانية جدلا واسعا داخل الحزب، ففي حين كان يتمسك عدد من قياداته بضرورة التبعية الكاملة لطهران وللمؤسسة الدينية هناك، رفض كثير من قادة الحزب في الداخل وبالتحديد في البصرة هذه التبعية وأصروا على الاستقلال الديني والسياسي. وقد اندمج حزب الدعوة لاحقا بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية ثم انفصل عنه.

في مقابل حزب الدعوة برز حزب " المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق " عام 1982، والذي أسسه عدد من النشطاء الشيعة في إيران ليكون مظلة للقوى الشيعية المعارضة وبمباركة من طهران. وأصبح محمد باقر الحكيم زعيما له، ونشط هذا التنظيم بشكل كبير وحصل على دعم مكثف من إيران، خاصة أن الحكيم تبنى أراء الخميني السياسية في الحكم والفقه وكان يعتمد على إيران في الكثير من القضايا الخاصة بالتنظيم، وأنشأ المجلس الأعلى للثورة ميليشيات عسكرية باسم "فيلق بدر" والذي تشير عدة إحصائيات أنه يضم قرابة عشرة آلاف شخص مدربين ومسلحين، وكانت معسكراتهم متواجدة في إيران في الفترة السابقة.

انضم كل من حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية إلى مظلة المؤتمر الوطني العراقي، وهو المجلس الذي أسسه أحمد الجلبي في التسعينات ليشكل مظلة تجمع أحزاب وطوائف المعارضة العراقية ، إلاّ أن حزب الدعوة

انسحب من المؤتمر عام 1995 بعد خلافات حول الكثير من التوجهات والقضايا السياسية .

قام الجلبي بتأسيس مؤتمره الوطني بناء على طلب من وكالة المخابرات الأمريكية – التي بدأت تخطط بشكل فعلي منذ التسعينات لإنهاء حكم البعث -، وتولت شركة ريندون للعلاقات العامة مسألة دعم ومساعدة وتمويل الجلبي من خلال عقد وقع بين الشركة وبين المخابرات الأمريكية، واستطاع الجلبي بالفعل أن يوحد في تنظيمه فصائل الشيعة المختلفة والأكراد والعرب والبعثيين السابقين.

في مقابل هذه التنظيمات والأحزاب الشيعية ظهرت إشكاليات المرجعية الدينية داخل ما يسمى بالشيعة المدرسية، فبعد وفاة أبو القاسم الخوئي عام 1992 حدثت فجوة أجيال؛ إذ مال الشيعة كبار السن إلى إتباع آية الله العظمى علي السيستاني (إيراني الأصل) الذي كان يميل إلى التهدئة و رفض التدخل في أمور السياسة ورفض نظرية الخميني في حكم رجال الدين، بينما كان الجيل الجديد منجذبا إلى دارس نشط يدعى محمد صادق الصدر (ابن عم محمد باقر الصدر) ونظرا لنشاطه وذكائه وقدرته الفذة على تشكيل الخلايا التنظيمية من الشيعة أطلق عليه "الصدر الثاني".

تحدى الصدر الثاني صدام ورفض تعليماته وأوامره بخصوص النشاط الديني والسياسي عند الشيعة، وكانت له أراء متعددة ضد إسرائيل وضد المخالفات الشرعية في المجتمع، وقبل مبدأ ولاية الفقيه في الحكم. واستطاع أن يضم عدد كبير من الشيعة العراقيين خاصة في ضواحي شرق بغداد في مدينة الثورة (التي أسسها عام 1962 عبد الكريم قاسم، ويقطنها غالبية شيعية تعاني من الفقر والاضطهاد وظروف معيشية صعبة

) ، لكن الشرطة السرية التابعة للبعث اغتالته واثنين من أبنائه في عام 1999 .

إلاّ أن النجل الأصغر لـ "الصدر الثاني" تابع مسيرة والده، ونشط في تكوين الشبكات والخلايا السرية في الكوفة وشرق بغداد، منظماً الشباب الشيعة بشكل محكم وقوي، وقد أظهر الغزو الأمريكي للعراق مقدار قوة ونفوذ هذا الشاب، والذي ورث شيئا كثيرا من نفوذ والده، وقد تمكن أتباع الصدر من طرد البعثيين من شرق بغداد، حتى قبل سقوط بغداد في 9 نيسان من هذا العام. وأعادوا تسمية مدينة الثورة بمدينة الصدر.

وبذلك دخل الاحتلال الأمريكي العراق وهناك عدة تنظيمات وأحزاب وشبكات شيعية فاعلة ومؤثرة، ويغلب عليها الطابع الديني، الأمر الذي لم يكن يرحب به الأمريكان، ولم يكن ضمن الخيارات المفضلة لديهم!.

'يقرب' شيعة العراق بين طهران وواشنطن ؟!

26-10-2003

وبالنسبة للولايات المتحدة, فإن الاستقرار في العراق حاليا يتوقف على المجتمع الشيعي ، باعتبار أن المجموعات السنية (على اختلاف توجهاتها) "تورطت" في حرب عصابات عنيفة, التي لا يبدو أن نهايتها على مرمى البصر, وعليه، فإن واشنطن يمكن أن تعتمد فقط على الشيعة لتدبير شؤون الحكم، باعتبار أن

من المؤكد أن الحيوية السياسية داخل المجتمع العراقي الشيعي تتأثر إلى حد كبير بالعلاقة الإيرانية الأمريكية, وأيضًا بمصالح كلا البلدين في العراق والمنطقة المحيطة .

وبالنسبة للولايات المتحدة, فإن الاستقرار في العراق حاليا يتوقف على المجتمع الشيعي (حسب بعض مهندسي عراق ما بعد الحرب في إدارة بوش)، باعتبار أن المجموعات السنية (على اختلاف توجهاتها) "تورطت" في حرب عصابات عنيفة, التي لا يبدو أن نهايتها على مرمى البصر, وعليه، فإن واشنطن

يمكن أن تعتمد فقط على الشيعة لتدبير شؤون الحكم، باعتبار أن الشيعة سيطرحون مشكلة معقدة خصوصا للجيش الأمريكي في حال تبني جماعاتهم خط المواجهة والتحامهم مع المقاومة السنية. ويدرك الزعماء الإيرانيون هذا المعطى وقد يستثمرونه في مفاوضتهم مع واشنطن. ومنذ الفترة التي سبقت الحرب على العراق, كانت الحكومتان تبحثان حدود العلاقات المجددة، رغم أن هذه المفاوضات تم التكتم عنها وبقيت في الغالب حبيسة الظل, عدا بعض التلميحات العرضية.

كما لا يمكن إغفال الإنقسامات داخل المجتمع الشيعي العراقي، ويمكن توصيف حالة التجاذب من خلال الثنائيات القائمة (المتدين مقابل العلماني)، (المقاتل مقابل المعتدل)، (المدني ضد الريفي)، (القبلي مقابل الوطني) و(العراقي مقابل الموالي لإيران). وأهم شريحة, من المنظور الإيراني والأمريكي, هي الزعماء الدينيون، إذ أن العلمانيين / الوطنيين المعينين في مجلس الحاكم العراقي يمثلون نخبة سياسية تحظى بروابط اجتماعية (وإن بأقدار متفاوتة) لكنها تفتقد القدرة على قيادة الجماهير، بينما يقود الزعماء الدينيون للشيعة الجماهير ويمتلكون نفوذا سياسيا واجتماعيا أكبر وأوسع.

ويبرز الزعيم الشاب الشيعي كحامل وحامي ميراث أبيه المرجع محمد صادق الصدر, الذي قُتِلَ (ويرجح الكثيرون أن مقتله كان على يد زبانية صدام) في عام 1999, ويتمتع بشعبية كبيرة تعد بالآلاف خاصة في مدينة الصدر القريبة من بغداد. وكان قد اتُهم أتباعه من مجموعات شيعية أخرى بالوقوف –بشكل أو بآخر- وراء بعض حوادث الإغتيالات ولعل أبرزها، اغتيال عبد المجيد الخويي (ابن أحد كبار المراجع الشيعية) في آخر أريل الماضي، ذلك أن الصدر كان قد انتقد المراجع الشيعية العراقية (الأربعة)

وشن عليها حملة دعائية وطالبها بأن تغادر البلد، وفي 14 أكتوبر, اشتبك أتباع مقتدى الصدر بالأسلحة النيرانية مع مؤيّدي آية الله سيستاني أثناء محاولة الاستيلاء على قبور العباس والحسين في كربلاء. والأهم من هذا وذاك، أن للصدر علاقة بطهران (كما هو الحال مع أغلب زعماء الشيعة) وفي يونيو الماضي، سافر إلى طهران واجتمع مع آية الله علي الخميني الزعيم الأعلى الإيراني، رئيس هيئة القضاء محمود هاشمي شاهرودي والرئيس الإيراني السابق ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام الحالي علي أكبر هاشمي رافسنجاني.

ويدرك المسئولون في طهران حجم التناقضات السياسية الداخلية لشيعة العراق، ويعرفون كيف يمولون ويؤثرون على مختلف الجماعات الشيعة بما يخدم مصالح إيران الحيوية. ورغم أن الخريطة الشيعية السياسية في العراق قد لا تكون نتاج التدخل الإيراني, لكنها بالتأكيد الأداة التي ستستغلها إيران. وتعتمد كل من طهران وواشنطن على المجتمع الشيعي العراقي للتأثير على المشهد السياسي المستقبلي للعراق، الأمر الذي يفرض نوعا من التقارب بينهما واعتماد سياسة الصفقات والإعتماد المتبادل.